مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

دور الدلالة المعجمية في تحديد الوظيفة النحويّة : المفاعيل نموذجا

عبد السلام العيساوي

1 - تمهيد :

من الأسئلة الهامة التي يفترض أن تجيب عنها الدراسات اللسانية المهتمة بقضايا المعنى أساسا : كيف توجه الدلالة المعجمية الوظائف النحويّة ؟ وكيف تفصل بين ما هو متشابه منها ؟ إذ تعترض سبيل دارس اللغة العربية والمهتم بقضاياها أثناء النظر في بعض الوظائف النحوية المتشابهة صعوبات، فينفتح أمامه باب التأويل والبحث عن القرائن الموجبة لوظيفة دون غيرها. لنفترض أن كل متكلم حين يستعمل لغة ما كتابة أو مشافهة، يكون قد تمثل قواعدها الإعرابية وخصائص مفرداتها اللفظية والدلالية، وقصد بتركيب أو بمحل إعرابي ما وظيفة نحوية مخصوصة، وحين نحاول تحليل هذا الاستعمال وفهم ضوابطه نجد أنفسنا أحيانا أمام خيارات في تعيين الوظائف. فهل يعني هذا أنه يوجد اختلاف بين الفهم والتمثل من جهة والإجراء من جهة ثانية فنتفق في القواعد ونختلف في الإنشاء، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا في قوة هذه القواعد، أم أن صناعة النحو صناعة لفظية تقتضي من المعرب ان يتقيد بما هو لفظي ويترك باب المعنى وتأويلاته جانبا لنسبية التأويل وانعدام حدوده ؟

المهم أن النحو علم تنظمه عدة معارف تساهم في تصوره على أنه نظام، غير أن علاقة هذه المعارف بالنحو تبدو مختلفة عند المهتمين بالدرس النحوي. فان منهم من يعتبرها تابعة للنحو فيفهم جميع ما يطرح من قضايا تهمّ الصرف والدلالة المعجمية على أساس أنها تنضوي تحت راية علم كبير نسميه النحو، فلا يمكن أن تكون منفصلة عنه، ومنهم من يرى أن هذه المعارف جزء منفصل عن علم النحو يساهم في فهم قوانينه وليس تابعا له.

وسنحاول في هذا البحث الاهتمام بجميع هذه القضايا من خلال النظر في القرائن المثبتة للمعاني النحوية، وسنهتم بصفة خاصة بقرينة الدلالة المعجمية لأن العديد من اللغويين أهملوا دور هذه القرينة، نخصّ منهم بالذكر في العصر الحديث شومسكي [1]، والبنيويين الذين اهتموا بالتراكيب وأفرغوها مما تحويه من دلالات معجمية أو على الأقل قلصوا الى حد كبير دور المعجم في تحديد الوظيفة. وقد تقيدنا في هذا البحث ببعض الاختيارات المنهجية، أهمها :

1) - اعتبارنا الاستعمال معيارا ذا قناة واحدة هي قناة الممكن بما فيها من حجج وبراهين توجب القرينة المعجمية؛ وسنصرف الاهتمام عن البنية الداخلية للتراكيب المنتجة للمعنى في الأمثلة التي سنذكرها.

2) - جعلنا الجزء الاول من البحث مدخلا لازما لتعريف المفاعيل وأشباهها قصد إبراز ما هو مشترك وما هو مختلف بينها. وقد انتقلنا بعد ذلك الى ما يمكن اعتباره جوهر بحثنا وهو النظر في الدور الذي تلعبه الدلالة المعجمية من حيث هي قرينة تفصل بين المفاعيل المتشابهة وبالتالي تساهم في تحديد الوظيفة النحوية على نحو صريح وتمكننا من تجاوز ما يمكن أن نعتبره مشتركا بين القرائن الأخرى مثل قرينة الصيغة الصرفية والعلامة الإعرابية والعلاقة المعنوية بالفعل أو الفاعل الخ. . .

2 - المفاعيـــل :

2 - 1 - حدّهـا :

التعريف السائد للمفاعيل كونها متممات وعلما على الفضلة ترد بعد تمام الإسناد فتوضّح الفعل وتتم معناه. والمقصود بالتمام - بدرجة أولى - الفائدة المعنوية التي يظفر بها المتلقي من دخول المفعول في التركيب. فقد يكون الكلام مطلقا مبهما في أول أمره فيأتي المفعول ليقيّد معناه ويزيل عنه ما علق به من إبهام.

وحاجة الأفعال الى المفاعيل متفاوتة من حيث القيمة المعنوية إذ يبدو أن بعض الأفعال تحتاج إلى المفاعيل أكثر من غيرها بحيث قد ينقطع المعنى وتزول الفائدة ما لم

---

(1) يقول شومسكي : «أحسن تعريف للنحو الدراسة المستقلة بذاتها عن الدلالة» ينظر : N. Chomsky : Structures Syntaxiques. p. 121 وينظر أيضا المقدمة باللغة الفرنسية لكتاب الأستاذ إبراهيم بن مراد : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص 2.

توجد. ونورد مثالا على ذلك ذكره ابن هشام قصد البرهنة على ضرورة توفر الحال إذ دونه تصبح الجملة لاغية لا معنى لها : «ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» [2]، فتمام الكلام متوقف على ذكر الحال إذ لا يمكن أن نتصور الجملة تامة مؤدية للغرض الذي انشئت من أجله مع سقوط الحال. ولهذا السبب رأى بعض النحاة أن الحال أولى بالفعل من بعض المفاعيل فيقدّمه عليها بل منهم من يدخله في حيّز المفاعيل لشدّة حاجة الفعل اليه. يقول الاستراباذي : «والذي جعلوه على ما هو أصل يمكن أن يدخل بعضها في حيّز المفاعيل مثل الحال يقال هو حال مع قيد مضمونه» [3]. وسنبين لاحقا لماذا اخترنا نظرية الاستعمال واعتبرناها النظرية الوحيدة المنفتحة على جميع الألفاظ، وحتى تلك التي ليس لها مراجع في الواقع مثل الحروف تساعد على تعيين الوظيفة وتراقب مدى تحققها في التراكيب المتشابهة. واختيارنا هذا إضافة إلى كونه يحقق منهجيا ما نريد البحث عنه سيمكننا من البرهنة بشكل ضمني على أن إقصاء الدلالة المعجمية في دراسة التراكيب وفهم خصائصها تصور خاطئ إذ المعجم كيان مستقل عن النحو سابق له.

وقد ذكرنا ضمن حديثنا عن القرائن قرينة الدلالة المعجمية ولم نذكر قرينة الدلالة مطلقة غير مقيدة بأي تخصص لأن المعجم جزء من المكون التركيبي والدلالة جزء من الجهاز التأويلي [4] والمعجم عبارة عن قواعد وقيود تعوض المقولات التركيبية وفق قواعد انتقاء وإدماج. والتأويل الدلالي يحتاج إلى جميع المداخل الممكنة بما فيها المدخل المعجمي. إضافة إلى كون المعجم يمكننا من تحليل جمل غير منحرفة دلاليا وبذلك نجنب أنفسنا - مثلما قلنا - الحديث عن الأبنية العميقة ونركز اهتمامنا على الاستعمال. فليس التمام المعنوي إذن رهين طائفة معينة من المفاعيل أو أشباهها بل هو رهين كلّ المفاعيل تقريبا ولذلك نفهم أن حضور المفعول في الجملة يفهم على جهات مختلفة منطلقها العلاقة المعنوية بين المفعول والفعل وبين الفعل والمفعول، هكذا على هذا الترتيب. وسنوضح الأسباب لاحقا.

---

(2) سورة النساء الآية 43.

(3) الاستراباذي : شرح الكافية ج 1، ص 295.

(4) انظر عبد المجيد جحفة : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 112.

2 - 2 - لم سمّي المفعول مفعولا ؟

قد تكون القضايا التي يطرحها مصطلح ما مدخلا لفهم طبيعة ما اصطلح عليه. فالعبارة «مفعول» مصطلح نحوي تسمّى به بعض المحلات الإعرابية التي تناسب ما في دلالة الصيغة الصرفية لاسم المفعول من معان وهي صيغة مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد تدل على من تحمّل الفعل أو حلّ به مع وجود معان أخرى حافة. . .

هذه الدلالة المعنوية نفسها تتحقق في جملة «ضربت زيدا». فـ«زيد» مفعول لأنه مضروب، من الناحية الصرفية اسم مفعول، فثمة تطابق صريح في المصطلح بين الصيغة الصرفية والوظيفة النحوية. فالدلالة الأصليّة للموقع وللوظيفة النحويّة المخصصة له نابعة من العلاقة الداخلية بين الفعل وهذا المحل الذي نسمّيه مفعولا.

ثم توسعت هذه الوظيفة وتخصصت أكثر بما يضاف إليها من مخصصات من قبيل به ومعه ولأجله وفيه ومطلقا وهي مخصصات تدلّ على ظروف وقوع الفعل من زمان ومكان وحال وتوكيد وعلّة وعذر الخ. . . وهذا دليل على أنّ دلالات المفاعيل متعقلة بالفعل على صور مختلفة.

2 - 3 - ما تشترك فيه المفاعيل :

قلنا إن التسمية المشتركة للمفاعيل توجب في مطلق أحوالها تشابها بينها. سنحاول رصد هذا التشابه في مرحلة أولى والبحث عن أسباب انحصاره أو زواله في مرحلة ثانية من خلال ما يميّز كلّ مفعول. والمفعول وظيفة نحويّة تفيد معنويا الفعل وتخصصه. فإذا نظرنا في الجمل التالية :

1 - ضرب زيد عمرا.

2 - ضرب زيد عمرا في الصباح.

3 - ضرب زيد عمرا ضربا مبرحا.

4 - ضرب زيد عمرا لمجيئه متأخرا.

لاحظنا أن فعل الضرب في هذه الجمل مطلق من حيث هو حدث مسند إلى زيد قيدناه معنويا بالمفعول فكان الفعل لازما للمفعول في الج 1 وخصصنا زمانه في الج 2 وأطلقنا الضرب وأكدناه في الج 3 وعللنا سبب الضرب في الج 4. وهذا القيد نوعان : قيدنا الحدث المفهوم من الفعل في الج 1 +3 + 4 وقيدنا زمان الحدث في الج 2. أمّا تركيبيّا فإنّ

القيد المعنوي للمفاعيل يكون على صورتين :

أن يتصل الفعل بها مباشرة فتنقل حركته إليها على وجه القصد، أو أن يتصل بواسطة حرف فتنتقل الحركة متلوّنة بما في هذه الحروف من معان نقليّة [٦].

ففي الصورة الأولى نقول مثلا : «نصر فلان فلانا»، فالتعدية هنا بما هي تخصيص معنوي للفعل تمثّلت في نقل حركة النصر من الفاعل الى المفعول وتجاوزت مجرد الإخبار عن كون فلان أتى فعل النصر. وفي الصورة الثانية نقول مثلا : «نصر فلان فلانا بقوّة فتنتقل الحركة على هذه الحالة ويتخصّص هذا القيد أكثر ويمكن أن يكون الانتقال بمعنى التعليل إذا كانت التعدية بحرف اللام أو بمعنى المعيّة إدا كانت بحرف الواو أو بمعنى الظرفيّة إذا كانت بفي أو بمعنى الإلصاق إذا كانت بحرف الباء الخ. . .

وإذن فإن تخصيص المفاعيل لحدث الفعل وزمانه متنوّع، وتنوعه يوجب الاختلاف فلا مانع من ورودها في سياق تركيبيّ واحد بما أن العلاقة بينها علاقة اقتضاء، إذ يمكن أن نقيد حدث الفعل الواحد بأكثر من مفعول باستثناء ظرف الزمان المفعول فيه الذي يقيد زمان الحدث فيرد منفصلا دلاليا عن غيره من المفاعيل. ففي الجملة التالية :

- ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا ضَرْبًا مُبَرِّحًا لمجيئه متأخّرًا في الصباح

اقتضى الفعل مفعولا به ومفعولا مطلقا ومفعولا لأجله ومفعولا فيه، وهي مفاعيل لها علاقات توارد مع الفعل. وافضل ما يمكن أن يقدمه مفهوم الواردة في الوظائف التفكير في وجود بنية معنوية مشتركة إليها تزاد جميع المفاعيل. فاذا تأملنا سائر المعاني المدركة وجدناها راجعة الى معنى الاختصاص، اختصاص حركة الفعل بأحد هذه المفاعيل أو بها معا. يقول الجرجاني : «فجملة القول أنه ما من شيء ينتصب على معنى المفعول إلا وهو داخل في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه» [٧]. فكأنّ المفعول وظيفة نحويّة مستقلة في أول أمرها كسائر الوظائف، وبعد تحققها تتنزّل منزلة المركز في علاقتها بدلالة الفعل، ومن هذا المركز تتسع دائرتها فتقاس قربا أو بعدا من خلال علاقتها بهذا المركز. هذا الاتصال المعنويّ بين المفاعيل عبارة عن طريقة في تصوّر الفعل دلاليّا. فهو محور والمفاعيل جملة من المتواليات الدلالية توضحه. ويمكن تصنيف هذا الاتصال الى

---

(٦) أنظر ابن جني : الخصائص، ج ٢ ؛ ص ٤٨٨.

(٧) الجرجاني : المقتصد ؛ ص ٣٥٥.

نوعين حسب مقياس الحضور والغياب اللفظيين :

1) مفاعيل تحذف لفظا وتقدر معنى، وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والحال، فلا يخلو فعل متعديا كان أو لازما منها، فهي مستكنة فيه تكون وظائفها شبيهة بوظيفة الإخبار. ولذلك تكون هذه المفاعيل عادة نكرة لتتحقق الفائدة المعنوية. أما سبل تعلقها التركيبي والإعرابي بالفعل فهي متعدّدة ويبقى ذكرها أو حذفها من مقتضيات الإنشاء. فتكون البنية اللفظية المنجزة صورة من صور البنية الدلالية المجردة. يقول الفاسي الفهري : «لا يمكّننا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط بل من تحديد الذوات الدلالية أيضا» (٣).

2) مفاعيل إذا حذفت لفظا لا تقدّر معنى رغم ما لها من علاقات معنوية هامة بالفعل يقتضيها عادة السياق الدلالي العام للجملة. هذه المفاعيل هي المفعول به والمفعول معه والتمييز، بعضها يمكن أن يرد معرفة أو نكرة مما يضعف حضورها معنويا.

ونوضح هذه العلاقة بين المفاعيل والفعل بالترسيمة التالية :

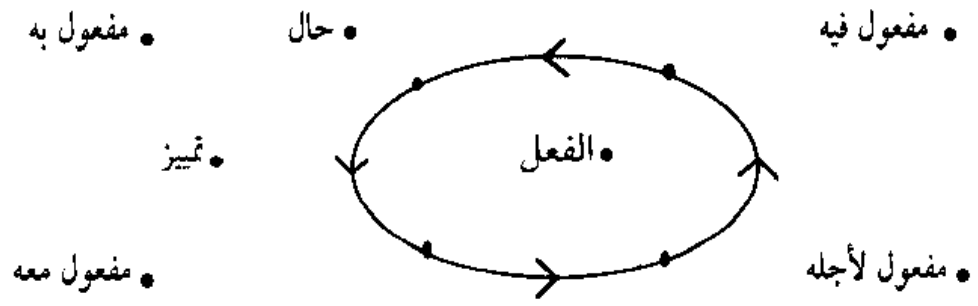

إن القضايا المعنوية التي أشرنا إليها إلى حد الآن لا تنفصل عن قضايا الإعراب والتركيب، خاصة إذا نظرنا إلى المفردة من جهة «دلالتها السياقية». وللفصل بين ما هو متشابه من هذه المفاعيل يحتاج الدارس الى قرائن، وهي نوعان : قرائن تعود الى ما

(٣) عبد القادر الفاسي الفهري - المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، ص ٢٠٠.

يطرحه التركيب من قضايا مثل العمل الاعرابي الرتبة، الحذف، الفصل . . . ؛ وقرائن تعود إلى طبيعة الكيان المعجمي للمفعول مثل الاشتقاق والجمود والاتساع والتنكير والتعريف وعلاقته اللفظية بالفعل . . . وهذه القرائن متفاوتة القيمة، قد تعبر عن التمييز وبالتالي الانفصال بين مفعولين أو أكثر، وقد تعبر عن الاشتراك فلا وجود لقرينة مانعة تفرد مفعولاً عن غيره من الفاعيل [؟؟].

من ذلك مثلا قول النحاة إن الحال لا بد أن يكون مشتقا لأنه في معنى الصفة به تُبيّن هيئة الذات المنتقلة من حال إلى أخرى، وقالوا أيضا إن التمييز يكون اسما جامدا لأنه بيان لذات المميز. غير أن عدة أمثلة تعترضنا في منثور كلامنا ومنظومه تبين أن الحال يمكن أن يكون اسما جامدا مثل «هذا بسر أطيب منه رطبا»، أو «خرج علينا في زينته» فهذان مثالان يبينان أن الحال يمكن أن يرد غير مشتق. كذلك يمكن أن يكون التمييز اسما مشتقا لا اسما جامدا عند من يعتبر أن أصله موصوف والمميّز صفة مثل قولهم : «للّه درّه فارسا».

وقال النحاة إن المفعول المطلق يكون مصدرا من لفظ الفعل أو معناه، ومع ذلك نجد عدة أمثلة لو توسعنا في تحليلها بجميع القرائن الممكنة ما استطعنا فصل المفعول المطلق فيها عن غيره من الفاعيل، مثل :

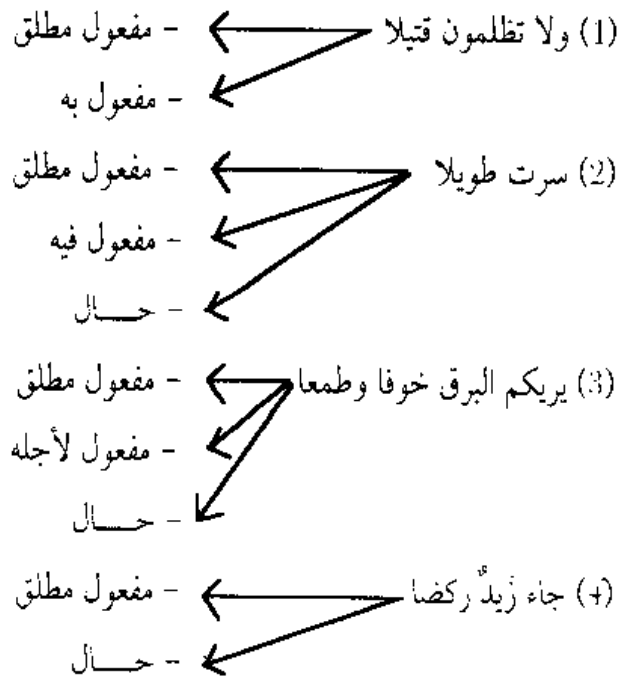

(؟؟) نشير إلى أن هذا العمل جزء من عمل أكبر درسنا فيه جميع القرائن المخصصة لكل مفعول.

فالمتأمل في الألفاظ الواردة مفاعيل يلاحظ أن الاشتراك في الوظيفة قد يكون ناتجا عن عدم الاختلاف بين إفراد اللفظ وتركيبه.

ويوجد ضرب آخر من الاشتراك لا يكون بسبب علاقة اللفظ بالمحل الذي يشغله مثل «كَرُمَ زيد ضيفا». فلفظ ضيف يمكن أن نعربه تمييزا أو حالا إذا كان زيد هو الضيف، والذي أوجد هذا الاشتراك الدلالة المعجمية لفعل «كرُمَ». فلو قلنا مثلا «جاء زيدٌ ضيفا» لكانت «ضيف» حالا دون شك لأن المجيء إخبار بوقوع وليس مدحا كما هو الأمر في فعل «كرُمَ».

مثال آخر : «أماته مائة عام»، فان أمات بمعنى سلب الحياة لا يمتدّ ومن قدّر أن فعل «أمات» عمل النصب في المفعول فهو مخطئ لذا لا بد من تقدير فعل ألْبَثَ عوضا عن أمات. فكما أن للعامل دورا في خلق المحلات واقتضاء المعاني، فإن للمعمول أيضا دوراً في اختيار الدلالات المعجمية للألفاظ العاملة. يقول الاستاذ محمد صلاح الدين الشريف: «إن العبرة في الإعراب في فترة ابن هشام وفي النظرية النحوية عموما ليست في إسناد حركة النصب ولا تقف عند تعليق عاملي يعين على تحديد وظيفة بل تجاوز ذلك إلى الأهم وهو المعنى بقضاياه المختلفة» (1). ومن يتتبع تحليل القضايا المتصلة بعلاقة قوانين الاعراب بالدلالة المعجمية يلاحظ أن التأثير متبادل بينهما رغم أن الدراسات اللسانية الحديثة - كما قلنا - تنزع إلى إرجاع جميع ما يتعلق باللغة الى النحو وتغيب دور الدلالة المعجمية معتبرة الدلالة السياقية للمفردة دلالة نحوية، وهذا في تصورنا إجحاف في حق الدلالة المعجمية نوضّحه في العنصر الموالي.

3 - دور الدلالة المعجميّة في توجيه الإعراب :

لا بد في البدء من تحديد المقصود بالدلالة المعجمية : هل هي الصفة الدلالية للوحدة المعجمية مفردة أم مركّبة ؟ فإذا كانت مركبة هل يمكن دراستها بما لها من علاقات بمقولات الصرف والتصريف والاشتقاق بمعزل عن الإعراب ؟ بعبارة أخرى هل يمكن أن ندمج وحدة معجمية في جملة ما دون أن نمرّ عبر نظام الإعراب ؟ هذه أسئلة وغيرها كثير يمكن اعتمادها منطلقا لدراسة وجوه العلاقة بين الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية.

---

(1) محمد صلاح الدين الشريف : تطابق اللفظ والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، عدد 18، ص 61.

3 - 1 - كيفية تمثيل الدلالة المعجمية على مستوى بنية النحو :

لتحليل القضايا التي أثرناها ننطلق من الأمثلة المختارة التالية :

1) ذبحتُ بتونس شاةً

2) ذبحتُ بقوة شاةً

3) ذبحت بسكين شاةً

4) استبدلتُ بسكين شاةً

تترجم هذه الجمل في مستوى التركيب بفعل + فاعل + مفعول به. فعل ذبح متعد تجاوز حدود فاعله ليقتضي مفعولا به (شاةً) مسبوقا بمركب حرفيّ مكوّن من جار ومجرور عبّر عن حالات وظروف حفت بوقوع الفعل فاختلفت وظائف المركب الحرفي فكانت على التوالي مفعولا فيه في الج 1 وحالا في الج 2 ومفعولا يفيد الآلة أو الوسيلة في الج 3 ومفعولا به في الج 4. وهذان التغييران يطرحان سؤالين : سؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بالمحل الذي تشغله وسؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بغيرها من الدلالات في توجيه الاعراب [10] داخل الجملة يكون المركب الحرفي ظاهريا بنية إعرابية مستقلة عن الفعل يمكن الاستغناء عنه وتبقى الجملة قائمة ومفيدة «ذبحت شاة» ثمة معنى أصلي يتمثل في إيقاع فاعل لفعل بمفعول. بل إن هذا الأصل يمكن اختزاله في ذكر الفعل والفاعل فقط «ذبحت» إذ بهما يحصل الإخبار.

ستنسج حول هذا الأصل علاقات متماثلة من حيث التركيب (جار ومجرور) مختلفة من حيث الاعراب والدلالة إذ الاسم المجرور اختلف معجميا (د. القوة # د. السكين # د. تونس). وهذا الاختلاف الفرعي في الدلالات المعجمية المضافة صير الاصل الدلالي «ذبحت شاة» مختلفا لأن دلالات الألفاظ (قوة وسكين وتونس) ارتبطت بتحقق فعل الذبح فذبحت بقوة غير ذبحت بتونس وذبحت بسكين غير ذبحت بقوة الخ...

فصار فعل الذبح رهين هذه الألفاظ المضافة المحولة لدلالته الأولى. هذا التحويل له طبيعة دلالية معجمية بحت لانه إخبار بوقوع الفعل على صور مختلفة.

وهذه الصور هي في الأصل وحدات معجمية مستقلة لها سياقات معنوية مختلفة أثرت دلاليا في الأبنية الاعرابية التي أدمجت فيها.

(10) يرى فريغ (Frege) أن للسياق دورا هاما في تحديد وظيفة اللفظ. انظر : G. Frege : Les fondements de l'arithmétique : Paris. éd. du Seuil 1969 p. 122.

قبل الادماج كانت «القوة» وحدة معجمية تدل على صفة تطلق على كائن ما و«سكين» اسم آلة و«تونس» اسم علم؛ فبالامكان أن نخصص هذه الألفاظ في المعجم بهذه السمات. ولو أنها غير ممثلة للدلالة المعجمية فهي مجرد صفات تمييزية منها ما هو قابل للتحليل ومنها ما هو غير قابل للتحليل على حد تعبير «أليس ليهمان» و«فرانسواز مارتن برتي». المهم أن المتكلم انتقى هذه الوحدات المعجمية ودمجها في جملة «ذبحت شاة» مع مراعاة الخصائص الدلالية والاعرابية والتركيبية للجملة الاصل وللوحدة المعجمية المضافة وهذا الانتقاء لا بد أن يكون خاضعا لقيود.

3 - 1 - 1 - قيد اللفظ :

هو مدخل رئيسي لفهم الخصائص الصرفية للفظ لأن لكل مفردة سمات مقولية خاصة قد تناسب المحل الذي تشغله وقد لا تناسبه، فالحال مثلا محل إعرابي يملأ من حيث الاصل باسم مشتق يعبر عن حالة طارئة وإن صادف أن ورد في هذا المحل اسم جامد فإنه يرد الى المشتق أو يؤول على أساس أنه ضرب من الاتساع فيما هو أصلي. ففي قولنا «ذبحت بقوة شاة» ليس الحال مشتقا - على حد اعتبار نحاة البصرة للمشتق - فيؤوّل بصفة أو فعل مشتق من لفظه أو يعتبر ضربا من التوسع في وصف هيأة الذابح زمن إنجازه لفعل الذبح.

ورده إلى المشتق أو تأويله بما هو جار مجراه في اللفظ طريق لاثبات الشبه اللفظي بين الأصل والفرع ومنه إثبات المعنى باعتباره متصورا ذهنيا فحتى الجمل والتي عادة لا تنحل الى مفردات ولا تبين هيأة صاحب الحال فان النحاة يحرصون على ردها الى منفرد بشكل من الأشكال التأويلية [11] فكأن الموقع يحدد الماهية الصرفية للمكون المعجمي وهو تحديد سلبي في نظر البعض لأنه لم يصدر عن اللفظ ذاته.

إن اختيار اللفظ بما له من خصائص صوتية وصرفية قبل إدماجه في الجمل يؤكد أن جميع الألفاظ متمايزة وهذا في تقديرنا ينفي ما يقال عن لفْظ ما إنّه ينتمي إلى حقل دلالي، فكل لفظ له حقله الدلالي الخاص وله خصائص لفظيّة تميزه عن غيره من الألفاظ[12].

---

(11) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ص (10).

(12) يرى البعض ان نفي الترادف في اللغة قضية ايديولوجية والحقيقة أنها قضية لغوية صرفية.

ولا بد فيما ذكرناه عن علاقة قيد اللفظ بالمحل من التفريق بين أمرين أساسيين :

1) الأمر الأول يتعلق بتعريف الموضع ببعض الخصائص الملحقة به فحين نقول الحال يكون مشتقا أو مؤولا به فهذه الخصائص اللفظية هي من تبعات اللفظ الذي سيشغله.

2) الأمر الثاني يتعلّق باللفظ الذي يشغل ذاك المحل بما يقتضيه من خصائص لفظية ما قبلية تساهم في تعريف المحل وتؤكد انتماءه الصريح الى ما يجب ان تكون عليه هذه الوظيفة، وهذه جزئية دقيقة تُنَبِّهُ إليها ولهذا السبب يؤوّل النحاة غير المشتق بمشتق مما يعني أن الانفصال بين الدلالة المعجمية والمحل بما له من صفات إعرابية بيّن.

فلو كان المحل يؤثر بشكل كلّي في الدلالة المعجميّة كما يظن البعض لرفض جميع المفردات التي لا تستجيب لقوانينه.

3 - 1 - 2 - قيد الانتقاء :

يقتضي هذا القيد منا مراعاة الملاءمة بين اللفظ والمعنى من جهة وضمّ معاني المفردات بعضها الى بعض من جهة ثانية حتى نتحصل في الأخير على قراءة مفيدة للمتواليات في الجملة فلا نقول مثلا «ذبحت بكراس شاة» إذ لا يمكن للانسان أن يذبح شاة بكراس على الحقيقة وإن كانت هذه الجملة صحيحة من الناحية الاعرابية والبنيوية. فقيد الانتقاء وظيفته منع المتكلم من إنتاج جمل منحرفة دلاليا.

ومما يؤكد أن المتكلم غير قادر على الجمع العفوي بين الكلمات قصد بناء جملة نسأل لماذا يفكر المعرب حين ينظر في المركب الحرفي «بقوة» في وظيفة الحال ولا يفكر في وظيفة أخرى. فلا بد أن تكون لدلالة القوة من حيث هي وحدة معجمية متصورة علاقة بالوظيفة النحوية في أعلى مستويات تجريدها وما التمثيل التركيبي إلا تحقيق لتلك العلاقة وتجسيد لها على صورة من الصور الممكنة. هذه العلاقة نعتقد أنها نظامية أو على الاقل ناتجة عن نظام إذ ليس من باب الصدفة أن يتفق جميعنا على اعتبار هذا المركب حالا. ولو غيرنا هذه الوحدة المعجمية بوحدة أخرى لأعطتنا وظيفة مغايرة. يقول هايدغر : «لا يوجد شيء دون علة» (13).

(13) Martin Heidegger : Le principe de raison. Trad de l'allemand par André Preau. Paris éd. Gallimard. 1962. p. 5

فالاختلاف في الوظيفة شيء علته الاختلاف في الدلالة المعجمية والعلة قبل المعلول. ومن اللسانيين من أعطى لمفهوم النحو طابعا معياريا - نذكر خاصة شومسكي - فاضعف قيد الانتقاء. فقد قال إن النحو قادر على مراقبة صحة دلالة ما ينشئه المتكلم من جمل وتراكيب فلا ينتج إلا ما هو صحيح إعرابيا ودلاليا واقترح وضع سلم من المقولات ترتب المكونات التي يمكن أن توظف في جملة ما حسب افتراضات عدة في شكل طبقات. غير أن كاتز (1971) عارضه معتبرا ان القدرة اللغوية أوسع من أن تحصر في هذه المستويات وأضاف الى علاقة نحوية الجملة بالقدرة اللغوية مسألة علاقة الفهم بالتركيب فرأى أنه أحيانا نتخاطب بجمل منحرفة نحويا وتكون مفهومة وبجمل غير منحرفة أو منحرفة قليلا وتكون غير مفهومة.

ففي جملة «ذبحت بكراس شاة» نلاحظ أن هذه الجملة خرقت قيد الانتقاء في مستوى علاقة الاسم المجرور بالفعل إذ لا بد أن يكون الذبح بأداة تذبح فالفعل يوجه الانتقاء في تصور المكون المعجمي المناسب. نفس الشيء ينطبق على جملة «ذبحت بشاة كراسا» تقتضي الدلالة المعجمية للفعل ان يكون مفعول الوسيلة المكون من جار ومجرور مما به يذبح والمفعول به مما يذبح.

وانبنى مقترح كاتز إذن على ضرورة الربط بين مستوى فهم الجملة حسب مبادئ تحكم النظرية الدلالية ومستوى الصحة النحوية على أن يكون الفهم منسجما مع مبدإ النحوية Le principe de la grammaticalité وانتهى الى تصنيف الجمل الى نوعين :

- جمل صحيحة نحويا وتكون مفهومة وهذا الصنف لا يطرح إشكالا.
- جمل منحرفة دلاليا وهي نوعان : مفهومة تطرح إشكالا وغير مفهومة لا تطرح اشكالا.

معنى هذا أن الجمل التي تثير قضايا حقيقية هي الجمل المنحرفة دلاليا وتكون مفهومة وصحيحة نحويا. وقد أقر أن الجمل التي تكون صحيحة نحويا وغير منحرفة دلاليا تتيح للمتكلم إنشاء عدة أنواع منها دون أن تكون الواحدة مفسرة للأخرى كأن نقول :

- ذبحت شاة بسكين
- ذبحت بسكين شاة

- استعملتُ لذبح الشاة سكينا [14].

- استعملت سكينا لذبح شاة.

وبين كلّ هذه الجمل اختلاف إعرابي وبنيوي تركيبي ودلالي. اتسع مبدأ النحوية عند كاتز إذن ولم يعد مقتصرا على علاقة المحل بالوظيفة وإنما صار معطى من جملة المعطيات القادرة على إعطاء تأويل دلالي للجملة.

3 - 1 - 3 : قيد التركيب :

هو أيضا من القيود المساهمة في عملية انتقاء الوحدات المعجمية من خلال مراقبة الخصائص التركيبية لكل مفردة ومدى انتظامها مع غيرها من المفردات. فلو عوضنا حرف الجر (ب) بـ (على) في الأمثلة التي ذكرناها وقلنا مثلا :

«ذبحت على قوة شاة».

للاحظنا أن الحرف «على» لم يلائم قيد التركيب، في حين أنه يمكن أن نعوض (الباء) بـ (في) فنقول :

- ذبحت في قوة شاة.

- ذبحت في تونس شاة.

بل إن حرف «في» هو الأنسب للدلالة على حالة الفاعل ومكانه زمن قيامه بالفعل. فالجملتان تقدران بـ :

- ذبحت وأنا في حالة قوة شاة.

- ذبحت في مكان اسمه تونس شاة.

فلماذا نفضيل إذن حرف الباء على حرف (في) ؟ هنا يمكن طرح مسألة غياب نظرية أو نظريات تهتم باستعمالات المفردة وما لها من خصائص تركيبية فيبقى الاستعمال ذو القيمة الحضورية أهم مقياس في إجازة استعمالها أو رفضه. ا نحن نذكر باستمرار أن حروف الجر خالية من المعاني الذاتية ومعانيها تأخذها من الألفاظ المجاورة لها، غير أن الجملتين :

- ذبحت بقوة.

- ذبحت في قوة.

(14) Lakoff représente la phrase "j'ai coupé le pain avec un couteau" par une structure profonde "je me suis servi d'un couteau pour couper le pain". voir Lakoff : Sémantique générative p. 14

تبيان أن المتكلم يفضل إدماج حرف الباء على حرف «في» رغم أن الاصل أن يدخل حرف «في» على الحال وهو الذي يظرف الفعل في حالة معينة. ولهذا السبب شبّه النحاة الحال بالمفعول فيه. يقول الرضي عن جملة «جاء زيد راكبا» : «إن المجيء هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى»(15).

وأغلب الظن أن العلة في تغيير حرف «في» بـ «باء» أن فعل ذبح تعدى إلى المفعول مباشرة ثم قصر عن التعدي مرة ثانية الى الحال لأن مرتبته الأصلية بعد المفعول به فاحتاج الى حرف الباء لأن جريانه في التعدية أكثر من حرف «في» وتقدم الحال على المفعول به يعود الى كون الذبح حل بالشاة بواسطة القوة فكأنه وسيلة تأدية هذا الحدث وإنجازه. إن طرق الربط بين هذه الأدوار نحوية ودلالية تجسدها علاقة الفاعل والمفعول به والحال بالفعل في اتجاه عكسي :

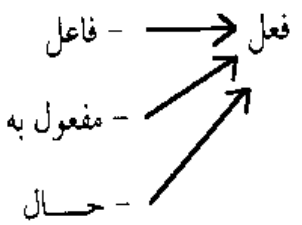

فان سألنا عن الذابح كان أنا المتكلم وعن المذبوح كانت الشاة وعن كيفية الذبح كانت بقوة. فالحال من حيث هو مكون معجمي حال للذبح لا للذابح ولذلك اقتضى الفعل ان يتعدى الى ما يخصصه بواسطة حرف؛ ولو كان الحال حالا للذابح لما احتجنا الى حرف التعدية.

من هنا كانت تعدية الفعل الى الحال بواسطة ظاهرة تركيبية صرفة تخص تقريبا جميع الأحوال غير المشتقة. الأصل إذن في هذه الجملة كون الحال وصفا لفعل الذبح لا لمن قام به. ولما كان الفعل من الفاعل صار وصفا للذابح زمن قيامه بالفعل لأن الفاعل علة وجود الفعل.

قدمنا إلى حد الآن القيود الثلاثة واعتبرناها مداخل لفهم علاقة الدلالة المعجمية

(15) الاستراباذي : شرح الكافية، ج. 1، ص 401.

بالوظيفة. تتفاعل هذه القيود لتفرز تأويلا دلاليا للمفردة يعكس المرحلة المتحركة في توليد معنى الجملة ومن ورائها تغيير الوظائف النحوية للمحلات الإعرابية متى تغيرت الوحدات المعجمية. إضافة إلى هذه القيود توجد طريقة أخرى تهتم بعلاقة المعجم بالوظيفة وهي طريقة تضمين الوظائف.

3 - 2 - علاقة الدلالة المعجمية بمفهوم التضمين في تصور الوظيفة النحوية

التضمين طريقة من طرق تحليل الوظائف النحوية المتشابهة يعتمد بدرجة أولى في فهم العلاقات بينها.

الجامع بين المفاعيل (بتونس، بقوة، بسكين) انتماؤها الى مركز واحد منه تتسع دائرتها فتقاس قربا أو بعدا اتصالا أو انفصالا من خلال علاقتها بهذا المركز.

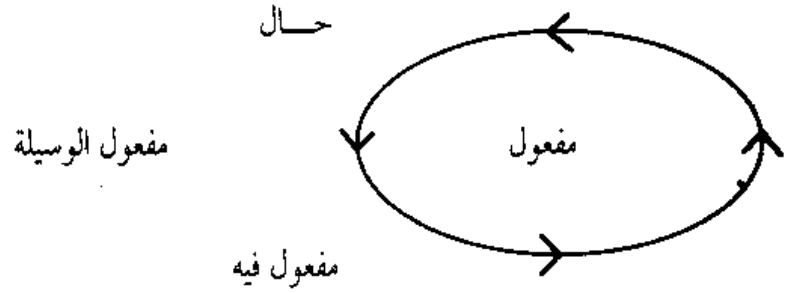

فالمفعول فيه والحال أقرب من مفعول الوسيلة إلى مركز المفاعيل لأنه لا يوجد فعل خال من ظرف وحال يحتويانه زمان حدوثه فان لم يذكرا لفظا لا بد من تقديرهما في حين أنه يمكن الاستغناء عن مفعول الوسيلة لفظا وتقديرا.

وتتسع طريقة التضمين لطريقة ثانية أعمق في الاستدلال على علاقة المعجم بالوظيفة تسمى طريقة الاتصال الاعرابي. فالمفاعيل وأشباهها متصلة ببعضها بواسطة العلامة الإعرابية في الأمثلة التي ذكرناها حيث يكون الجار والمجرور مقدرين بمنصوب. هذا الاتصال يقتضي من المعرب أن يتخذ سبيل الدلالة المعجمية بما فيها من قيود قصد الفصل بين المتشابه من المحلات.

لو رمزنا للشبه الاعرابي بحرف النون (بمعنى النصب) لكان تمثيلنا لهذا الاتصال بين المفاعيل في شكل مجموعة كما يلي :

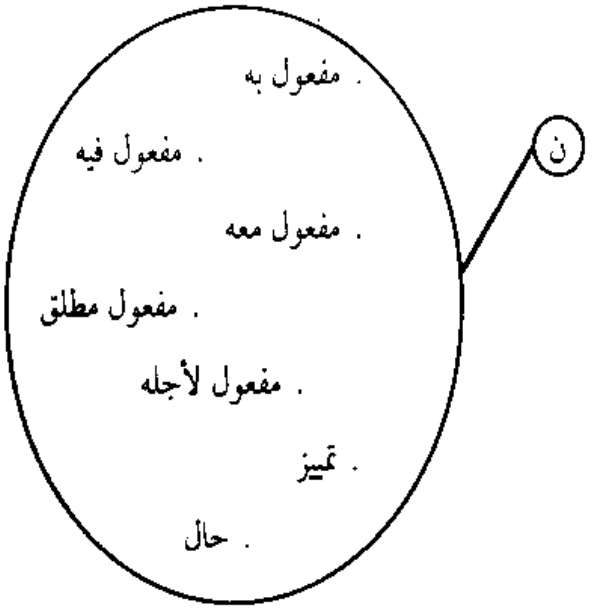

والوظيفة الواحدة من هذه الوظائف المنضوية تحت مجموعة (ن) لا يمكن حدها في ذاتها وإنما تحد بالبحث عن مظاهر اختلافها عن مثيلتها ممّا يؤسس لقرينة الدلالة المعجمية قيمة حضورية بما لها من معان حافة.

وتزداد أهمية الدلالة المعجمية وحاجة المعرب إليها أثناء تحليل الأبنية الإعرابية المتشابهة لان النحوي لا يمكن أن يتعامل مع تراكيب صورية خالية من أي دلالة. فثمة عمليات ربط آنية بين دلالة صادقة للفظ والشكل التركيبي الذي ترد فيه، هي صادقة [10] لأننا لا نتصور وجود متكلم يريد التعبير عن حال القيام بفعل ما بواسطة لفظ يدلّ على الآلة أو على اسم علم للمكان. فالصدق يمنع الانحراف في ضم المعاني ويشرع للاعراب بمعناه العام وهو الإبانة.

4 - خاتمة

حاولنا في هذا البحث النظر في قضايا التعالق بين الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية فاهتممنا بالمفاعيل وأشباهها لأسباب كانت في جانب كبير منها موجهة نحو القضايا التي أثرناها منها :

(10) أنظر كتاب مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة «عنصر علاقة القول بالانجاز» ص 34.

- أن خاصية المفاعيل خاصية معجمية تحتمها البنية الدلالية للفعل. فلا وجود لمفعول ليست له علاقة بدلالات الفعل سواء أكان لازما أم متعديا بواسطة حرف ظاهرًا لفظا أم مقدرًا لذا نعتبر أن العلاقة بينهما قيد معنوي للتوسّع في نواة الإخبار، إخبار الفعل عن الفاعل.

- أن الحديث عن المفاعيل جعلنا نستنتج اجتماعها على أمور عدة بعضها مقتض لبعض. فالاشتراك الإعرابي بينها يبطن اختلافات كثيرة بينها مثلت مدخلا للبحث عن القرائن الموجبة لكل مفعول. وقد ذكرنا بعض هذه القرائن خاصة تلك المتعلقة باللفظ كقرينة الاشتقاق والجمود والتعريف والتنكير والعلاقة اللفظية بين الفعل والمفعول الخ... والمتعلقة بالإعراب والبنية كالتعدية واللزوم والرتبة والعمل...

ورغم أهمية هذه القرائن في الفصل بين المفاعيل المتشابهة فإنّها لم تخلص الأبنية الإعرابية من التشارك.

وقد نظرنا في قرينة الدلالة المعجمية على أساس أن المفردة كيان معجمي أولا وحالة إعرابية أي عنصر من عناصر التركيب ثانيا. ودرسنا في العنصر الثاني مداخل فهم قرينة الدلالة المعجمية واهتممنا بالقيود وأهملنا الحديث عن إمكانية وجود نظام بينها لأن علاقات الربط بين الوحدة المعجمية والوظيفة النحوية علاقات آنية إنشائية غير خاضعة لأطر دقيقة صارمة. فيكفي أن يرصد الباحث كيفية اشتغال الدلالة المعجمية وانتظامها مع سائر القرائن الأخرى الموجهة للوظيفة قصد الحد ما أمكن من مظاهر الاشتراك.

وحجتنا على غياب نظام تتمثّل في كون الوحدة المعجمية لم تمنع كليا الاشتراك وقد ذكرنا أمثلة كانت وظائف المحلات الإعرابية فيها واحدة مما يحتم على المعرب البحث عن قرائن أخرى مضافة يخولها مقام التلفظ.

إن للمعنى دورا بارزا في تصور النحاة العرب للوظائف وقد جسدنا هذا التصور في اختيارنا لقرينة الدلالة المعجمية مقيدة بالاستعمال على أساس أن المعنى عندهم يظهر داخل النسق التركيبي. ولهذا لم نهتم في هذا البحث ببعض النظريات الغربية الحديثة التي عنيت بدراسة الدلالة مثل النظرية المرجعية والنظرية السلوكية ونظرية الأفكار رغم أنها جميعًا تلتقي على هدف واحد هو تعيين المعنى. وأقرب هذه النظريات إلى دراسة المعنى مقيدا بالاستعمال النظرية المرجعية لارتباطها بالبحث عن المعنى في علاقته بالواقع.

كثيرا ما يلتجئ النحاة العرب الى المعاني المعجمية للاستدلال علي إثبات وظيفة ما؛ ومن ينظر في المدونة النحوية يدرك بيسر كيفية حرصهم علي اختيار الأمثلة الممثلة لما يريدون قوله في وظيفة ما، يقول الاستاذ محمد صلاح الدين الشريف : «ليست الجملة تأدية عفوية لمعنى بل تأدية مبحوث عنها ومقننة بتمشّ منهجي واضح مسيّر بنظرية نحوية ذات أبعاد تطبيقية» (17).

عبد السلام العيساوي
كلية الاداب منوبة

المراجـــع

- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان (د. ت)
- ابن مراد (ابراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1997.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد الأنصاري) : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط 6، 1985.
- ابن يعيش (موفق الدين) : شرح المفصل، إدارة الطباعة الميرية، مصر (د ت).
- الاستراباذي (رضي الدين) : شرح الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط 2، 1996.
- توامة (عبد الجبار) : التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.
- جحفة (عبد المجيد) : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط 1 دار توبقال للنشر 2000.
- الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح الايضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد العراق 1982.
- سيبويه : الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة مصر 1988.

(17) حوليات الجامعة التونسية عدد 24، ص 10.

- الشريف (محمد صلاحج الدين) : «تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب الى ما يدل على المتكلم» : حوليات الجامعة التونسية، عدد 43، 1999.
- الفارسي (أبو علي) : الايضاح العضدي حققه وقدم له د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط 1، 1969.
- الفاسي الفهري (عبد القادر) : المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دا توبقال للنشر، ط 1، 1986.
- Alice Lehmann et Françoise Martin-Berthet : *Introduction à la lexicologie. Sémantique et morphologie*, Ed. Nathan Université Liége 2000.
- Chomsky Noam : *Structures Syntaxiques*, trad par Michel Braudeau Ed. du Seuil Paris, 1969.
- Heidegger Martin : *Le principe de raison*, trad de l'allemand par André Préau. Paris éd. Gallimard, 1962.
- Katz Jerrold J. : *La philosophie du Langage*, trad par Janick Gazio Payot, Paris 1971.
- Lakoff : *Sémantique générative*, trad : Judith Milner et Joelle Samp. Ed. Klincksieck, Paris, 1976.